مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

المستجدات الرقابية على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب: سباق بين الرقابة المبتَكَرة والجريمة المركّبة

مداخلة رائد شرف الدين- النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

الدورة الاعتيادية التاسعة والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ | القاهرة – مصر

أصحاب المعالي والسعادة محافظي وحكام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،
معالي الأخ الأستاذ هشام رامز، محافظ البنك المركزي المصري، رئيس مجلسنا في هذه الدورة،
معالي الأخ الدكتور عبد الرحمن عبدالله الحميدي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة لصندوق النقد العربي،

مع تتابع الأحداث وتفاعل التطوّرات الإقليمية والدولية، يزداد مشهد الجريمة المنظمة العابرة للحدود تعقيداً وخطورة، ويزداد معه التصميم على ضرورة اجتراح الوسائل الناجعة لمكافحة عناصر هذا المشهد والحدّ من مظاهره. وبما أن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تُعتبر أخطر أنواع الجريمة المنظمة التي تمس أمن المواطن والدولة على حد سواء، وتشكل آفة اجتماعية تعرض سلامة المجتمع للخطر، فقد كُرّست مؤسسات وهيئات دولية وإقليمية ومحلية، حكومية وغير حكومية، للتصدي لهذه الظاهرة السامة.

ونظراً إلى أن العصابات التي تعمل في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب تسعى إلى استخدام آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من تقنيات متطورة في وسائل الدفع والخدمات المصرفية، كان لا بد للسلطات الرقابية، وبالتعاون مع المصارف والمؤسسات المالية، من القيام بعملية تعديل جذرية لتقنيات الرصد المتبعة، وابتكار الإجراءات الإحترازية الهادفة، حتى تتمكن من إقتفاء آثار هذه العمليات والعمل على مكافحتها.

في هذا الإطار، يمكن الإضاءة على بعض القضايا التي أنتجتها عملية التعديل هذه في إطار مجموعة العمل المالي خلال الفترة الأخيرة، والتي يرتبط بعضها ببعدٍ إجرائي-تطبيقي، وبعضها الآخر ببعدٍ أمني-اقتصادي.

على الصعيد الإجرائي-التطبيقي، برز تطوّر منهجي يرتكز على اعتماد المقاربة المبنية على المخاطر(Risk-Based Approach) للقطاع المصرفي، بحيث تقوم الدول والسلطات المختصة والمصارف بتحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً لمستوى المخاطر. وبالتالي، تسمح هذه المرونة للسلطات والمصارف باستخدام الموارد بشكلٍ أكثر جدوى، وتحديد أنسب الطرق وأكثرها فاعلية.

تطوّر منهجي آخر تمثّل في اعتماد عملية التقييم المتبادل في إطار مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك لقياس مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية المطلوبة الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالتالي، يحتّم هذا التطوّر على الدول العربية الإستعداد لتوفير المقوّمات الضرورية التي تمكّنها من تحقيق درجات التزامٍ عالية، تجنّبها أي انعكاساتٍ سلبية.

أما على الصعيد الأمني-الإقتصادي، فالظاهرة التي تلقى اهتماماً كنتيجةٍ من نتائج المكافحة العالمية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، هي ظاهرة تخفيف المخاطر. وتكتسب هذه الظاهرة بعداً سلبياً عندما تطبّق بشكلٍ تعميمي ودون تدقيق بالحالات الفردية، وبهدف تجنّب كلفة الإمتثال العالية. فعلى سبيل المثال، على الرغم من اعتمادها أفضل الممارسات الدولية في حقل الإمتثال، تواجه بعض المصارف العربية صعوبات في علاقاتها مع المصارف المراسلة

الأميركية، ويشهد تراجعاً تدريجياً في عملياته المصرفية، وصولاً إلى انهاء العلاقات مع المصارف المراسلة. ويحدث ذلك بفعل كلفة متطلبات الإمتثال المتزايدة، بما يؤدي الى إنهاء خدمات المراسلة لبعض المصارف الصغيرة والمتوسطة وإخراجها، بالتالي، من السوق المصرفية، لينتهي دورها في تقديم خدمات حيوية لمجتمعاتها.

إضافةً إلى ذلك، تمّت الإضاءة على أفضل الممارسات المعتمدة في مكافحة إساءة الإستعمال من قبل المؤسسات التي لا تبغي الربح، وذلك عبر اتخاذ التدابير الضرورية لضمان عدم استغلال هذه المؤسسات لتمويل الإرهاب عن طريق الخدمات المصرفية. كذلك دأبت مجموعة العمل المالي على تطوير التوجيهات بشأن المقاربة المبنية على المخاطر في ما يتعلّق بخدمات نقل الأموال أو القيم وحصولها على الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى العملات المفترضة.

وفي إطار علاقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالذهب، حدّدت مجموعة العمل المالي الميزات التي تجعل من الذهب مادّة جذّابة للاستخدام الإجرامي كوسيلة لغسل الأموال. فسوق الذهب الذي يتميّز بالربحية العالية يؤمّن فرصاً لحصد المغانم الجرمية، ابتداءً من التعدين وانتهاءً بتجارة التجزئة.

أصحاب المعالي والسعادة،
يشهد موضوع مكافحة تمويل الإرهاب حالياً اهتماماً كبيراً، خاصةً بما يتعلّق بمنطقتنا، بعد أن أصبح تنظيم "داعش"، بما يحظى من قدراتٍ تمويلية، يشكّل تحدّياً مصيرياً لدول المنطقة العربية. وفي هذا المضمار، تبذل المنظمات الدولية المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب جهوداً مكثفة لمحاولة تحديد الأساليب التمويلية التي يعتمدها هذا التنظيم، بغية إيجاد طرقٍ لتجفيف منابعه.

ختاماً، إذا أردنا أن ننشئ بيئة مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية سليمة، لا يسعنا إلا أن نعي حقيقةً ساطعة، وهي أن مصلحة مجتمعاتنا تكمن في الإنخراط والريادة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كي نستمر في بناء نهضة اقتصادية وسياسية ثابتة.

وشكراً.